



اول بشائر ربيع المواطنة في لبنان ،،، وزير العمل يسهّل عمل أزواج وأبناء النساء اللبنانيات

في خطوة متقدمة نحو انصاف النساء عامة واللبنانيات خاصة اعلن وزير العمل الدكتور شريل نحاس في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 27 أيلول/سبتمبر 2011 ، عن التعديلات التي أدخلت على بعض مواد قانون العمل لرفع الغبن والقيود عن الأجانب المتأهلين من لبنانيات أو المولودين من لبنانيات.

وقد إتخذ الوزير نحاس عدداً من القرارات التي تسمح بمعالجة ما وصفه بأنه وضع قائم وغير مقبول متعلق بأزواج وأبناء المرأة اللبنانية غير اللبنانيين الذين يتم معاملتهم كاي أجنبي . "لان هؤلاء بحكم علاقتهم بزوجاتهم او امهاتهم اللبنانيات هم لصيقيين بالمجتمع اللبناني ولهم عليه حقوق عدة ابرزها ، الإقامة والعمل " .

وهكذا قامت وزارة العمل، بإجراء تعديلات جوهرية أهمها إعطاء الأجانب المتزوجين من لبنانيات وأولادهم إذن عمل غير مقيد بالمهن المحصورة باللبنانيين، ومسهلاً قدر الإمكان الإجراءات الإدارية، إضافة إلى السماح لأرباب العمل بإسترداد الكفالة التي كانت قيمتها مليون ونصف المليون ليرة لبنانية والتي كانت مجمدة في البنك غير قابلة للتصرف.

كما تم ارسال نص الى مجلس الوزراء للطلب منه اضافة مادة الى مشروع قانون الموازنة العامة ، بحيث يعفى من رسوم تراخيص العمل على انواعها (موافقة مسبقة ، اجازة عمل) الصادرة عن وزارة العمل كل من المتأهلين من لبنانيين/ات بعد مضي سنة على تاريخ تسجيل زواجهم لدى المراجع المختصة ، وابداء اللبنانيين /ات كذلك .

وعليه، تنثي حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي والتي كانت قد دعيت لحضور المؤتمر على هذه الخطوة وخصوصاً انها جاءت بمبادرة من الوزير نحاس مرتكزة على منطق حقوقي عبرّ عنه بالقول " واحتراما لحقوق الانسان ، ولا سيما حقوق المرأة ، لكون هؤلاء يرتبطون عضويا واسريا بنصف المجتمع اللبناني (زوج او ام او اب) ، ومن واجب الدولة ان تهتم بشؤونهم وترعاهم ، وجدت وزارة العمل ضرورة تخفيف الاعباء المادية عن هذه الشريحة ، واعفائهم من رسوم اجازات العمل الصادرة عن وزارة العمل " . وتعتبر الحملة ان هذا المنطق الحقوقي يمثل قاعدة صلبة لمقاربة القضايا الإجتماعية، ويجب ان تعمم من خلال تكريس مبدأ المواطنة عبر تعديل قانون الجنسية، لإزالة التمييز ضد المرأة.

وأخيراً، تؤكد الحملة حرصها على متابعة مسار تنفيذ هذه القرارات لرصد آلية تطبيقها، كما أنها على أتم الإستعداد لتقديم الدعم الكامل للوزير نحاس لتسوية أوضاع أسر النساء اللبنانيات ، كذلك ستتابع مآل مشروع تعديل القانون الذي قدمته مؤخراً لرئيس الحكومة الحالي نجيب ميقاتي بهدف إقراره وتكريس المواطنة الكاملة للنساء في لبنان.

حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي

الثلاثاء 27 ايلول 2011